بأكثرها، من أبناء دبين المنخرطين في الجيش. كما تقضي الخطة بوضع عناصر من الجيش في إبل السقي وتلال الهرماس، وهناك احتمال يقضي بنقل قيادة كتيبة الجيش إلى إبل السقي إلى جانب القيادة النرويجية. وعلم أيضاً أن هذه المرحلة ستكون أولية، على أن تتبعها مرحلة ثانية تشمل تسلّم ثكنة الخيام والبلدة، على أن تكون عناصر الجيش من أبناء الخيام. ثم يتبع ذلك فتح الطريق بين ابل السقي والخيام مروراً بمواقع المليشيات عند مفرق الحمام ونبع ابل السقي والشريقة. ومن جهة اخرى، علم، من مصادر الحركة الوطنية في القطاع الشرقي، أن المجلس السياسي المركزي يجمع المعلومات حول الموضوع، ويقوم بدراسة الوضع بدقة مع مختلف الأطراف، وذلك بعد أن وضح أنَّ تنفيذ الخطة الموضوعة يعني وقوع مراكز الجيش تحت سيطرة حداد حكماً، لاسيما وأن الاعداد ستكون ضئيلة ومحدودة، اضافة إلى أن الكثيرين من عناصر الجيش لهم منازل وأملاك تقع في المناطق التي تسيطر عليها قوات الشريط الحدودي (**المصدر نفسه**).

وفي بيروت، نقلت وكالة «رويتر» من المطلة تصريحاً للناطق الرسمي باسم المليشيات الحدودية في الجنوب يعلن «ان الرائد سعد حداد أبلغ قائد القوات الدولية الجنرال وليام كالاهان أن قواته ستمنع بالقوة انتشار الجيش اللبناني في المنطقة». وقال: «ان اجتماع حداد بكالاهان جاء في أعقاب وصول وحدة من الجيش اللبناني تتألف من عناصر يسارية مؤيدة للسوريين». وأضاف: «إن نحو ٤٠ جندياً لبنانياً اتخذوا مواقع لهم قرب قرية القنطرة التي تبعد ٤ كيلومترات عن الحدود الاسرائيلية. وتقع في منطقة تشرف عليها المفرزة النيجيرية العاملة في القوات الدولية» (**النهار**، ١٤/٣/١٩٨١). ويأتي الرد الانعزالي من جانب سعد حداد على عملية انتشار وحدة من الجيش اللبناني في الجنوب بمثابة تحد من التحالف الاسرائيلي – الانعزالي لقرارات القمة السورية – اللبنانية التي عقدت بين الرئيسين حافظ الأسد والياس سركيس. وفي يوم السبت ١٤/٣/١٩٨١ استمرت أجواء التوتر في منطقة القنطرة، في القطاع الأوسط، وذلك في أعقاب إقدام المليشيات على خطف ضابط و٣ عسكريين من الجيش البناني. وأعلنت القوات الدولية وقوة الجيش اللبناني الاستنفار في صفوفها وسيرتا دوريات للقوات الغانية العاملة في المحور، وبدت الحركة شبه مشلولة في القنطرة ومُنع الصحافيون من دخولها. وعقدت اجتماعات عدة لضباط الارتباط في الجيش والطوارىء للبحث في سبل الافراج عن المخطوفين (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨١) وبتاريخ ١٥/٣/١٩٨١، تعرضت بلدة القنطرة إلى قصف مدفعي من قبل المليشيات بسبب دخول قوة من الجيش اللبناني إليها. وسقطت ٣ قذائف في جوار البلدة، وعلى مقربة من مركز تجمع الجيش، ولم يبلغ عن سقوط ضحايا. وبثت اذاعة «صوت الأمل» تصريحاً لسعد جداد أعلن فيه عن رفضه لدخول الجيش إلى القنطرة. وقال أن هذا الجيش يكرس الاحتلال السوري – الفلسطيني وهو يعمل لتحقيق ما عجز عنه السوريون والفلسطينيون. وعلى صعيد آخر، ترددت معلومات صادرة عن جهات أمنية مفادها أن قوة من الجيش تمركزت في بلدة شقرا المواجهة لبلدة حولا التي تتمركز فيها المليشيات الحدودية والواقعة ضمن منطقة عمليات القوات الايرلندية (**المصدر نفسه**، ١٦/٣/١٩٨١). وبتاريخ ١٦/٣/١٩٨١، واصلت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية المليشيات قصف بلدة القنطرة لليوم الثالث على التوالي. وقد أوقع القصف الذي تركز على المواقع الدولية ومواقع الجيش اللبناني والأحياء السكنية اضراراً جسيمة في الأرواح. فاستشهد ثلاثة مواطنين واثنان من القوات النيجيرية. كما جرح ١١ جنديا من قوات الطوارىء، واثنان من الجيش اللبناني و٦ مدنيين، اضافة الى تضرر حوالي ١٦ منزلاً. كما سقط شهيد مدني في القصف المدفعي الذي طال، بعد الظهر، ياطر وحاريص. وقد سقطت حوالي ٦٠ قذيفة داخل البلدة وعلى الأماكن التي تتمركز فيها القوات النيجيرية وقوات الجيش اللبناني. واستمر سقوط القذائف بشكل متقطع من الظهر ولمدة ساعتين ووقعت اصابات بالأرواح في صفوف الكتيبة النيجيرية. فاستشهد قائد الموقع وهو ضابط برتبة نقيب، واصيب اثنان من كتيبة الجيش اللبناني. وأصاب القصف تجمعا للدبابات والملالات والسيارات العسكرية التي اشتعلت فيها النيران، وتعذر على طائرات